



الإصلاحات السياسية للملك فهد بن عبد العزیز عام ١٩٩٢ الأسباب والنتائج

أ.د. عبد المجید عبد الحمید علي العاني م.م. یوسف سامي فرحان الدليمي

جامعة الأنبار – كلية الآداب

المستخلص

شهدت الساحة السياسية السعودية عام ١٩٩٠ العديد من الأحداث؛ بسبب أزمة الخليج الثانية وانعكاساتها، ولاسيما بعد اكتشاف ضعف الجيش السعودي، وضخامة النفقات التي كانت تصرف عليه فضلاً عن وجود القوات العسكرية الأجنبية على أراضي المملكة مما تسببت بالأحراج الكبير لحكام السعودية، ودفع البعض من المثقفين والعلماء والخطباء والأساتذة والإصلاحيين والبعض من رموز التيار السلفي الإصلاحي للقيام بتقديم سلسلة من الرسائل التي تخاطب الملك فهد بصورة مباشرة لإجراء تغييرات سريعة في بنية النظام السياسي السعودي، الأمر الذي دفع الملك للاستجابة لهذه المناشدات وأصدر ثلاثة قوانين مهمة شكلت أهمية كبرى للنظام السياسي السعودي المعاصر.

Abstract

Apolitical Kingdom of Saudi Arabia feile was showed in 1990 Many of events because of and Gulf crisis and their effects epecially the weakness of Saudia Army discovery and huge costly that exasted on this army, So the presence of forgien army forces on the land of Kingdom of Saudi Arabia that make abig urgent to Kingdom of Saudi Arabia leaders, that Push some cultumeres and scientists and speakers and repairer and the specialist and some of simple of yepairer current to stand in presence aseries of litters which speak with Fahad King directly to make rapid changes in constraction of Kingdom of Saudi Arabia regulation, In order that make Fahad King to response to these caller and release a three important Laws which make form abig important to Modern political System of Kingdom of Saudi Arabia.

المقدمة:

شهدت الساحة السياسية في المملكة العربية السعودية العديد من الأحداث؛ وذلك بسبب وجود القوات العسكرية الأجنبية على أراضي المملكة العربية السعودية مما ولد الكثير

من الإحراج لحكام المملكة والأسرة الحاكمة، ولاسيما الملك فهد، إذ إن الاجتياح العراقي للكويت كشف مدى الضعف الذي كانت تخفيه القوات العسكرية السعودية آنذاك مما دفع مجموعة من علماء الدين وأساتذة الجامعات والمثقفين وخطباء الجوامع إلى القيام بتقديم عدد من الرسائل المباشرة الى الملك فهد تطالبه فيها بالإصلاح الفوري للنظام السياسي للمملكة، مما دفع الملك فهد للقيام على وجه السرعة بسلسلة من التغييرات والإجراءات للحد من موجة المطالبين، وهو ما سيتم بيانه في هذه الدراسة.

أدت أحداث عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ التي تزامنت مع الاجتياح العراقي للكويت الى فرض معطيات جديدة على الساحة السياسية في منطقة الخليج العربي عموماً والمملكة العربية السعودية خصوصاً، فقد أدت الى ظهور مطالب شعبية في بعض دول الخليج العربي لتخفيف القيود على الحياة السياسية، وإعطاء المواطنين دوراً أكبر في المشاركة السياسية، ونشطت على أثر ذلك قوى مختلفة في السعودية تطالب الملك فهد بالتغيير^(١).

ففي كانون الأول عام ١٩٩٠ لم يكن هناك ما يشير الى أن الرئيس العراقي صدام حسين على وشك أن يسحب قواته من الكويت، ولاسيما بعد أن نشرت الولايات المتحدة الأمريكية أكاذيب حول نية العراق دخول المملكة العربية السعودية^(٢)، وهو ما أدى في النهاية الى دفع الحكومة السعودية للاستعانة بالقوات الأجنبية^(٣)، وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية نشط التيار السلفي الإصلاحي في المملكة العربية السعودية في طرح افكاره وتصوراته حول ضرورة اصلاح المجتمع في المملكة، مستغلاً ضعف الدولة في مرحلة ما بعد أزمة الكويت^(٤).

في الحقيقة أن انتشار الآلاف من القوات العسكرية الأمريكية في السعودية وهي على مقربة من مكة المكرمة والمدينة المنورة، عده العديد من السعوديين ولاسيما علماء الدين تهديداً وتدنيساً للأراضي الإسلامية المقدسة في السعودية، وفي غضون ذلك تفاقمت مظاهر النقشف الاقتصادي مقترنة بتراجع ملموس لمظاهر الازدهار الاجتماعي، مما أدى إلى بروز انشغاقات داخل المجتمع السعودي ما بين مؤيد ومعارض للأحداث، وتعرضت المملكة حينها إلى ضغوط هائلة داخلية وخارجية من أجل إدخال اصلاحات سياسية في جوهر النظام السياسي السعودي^(٥)، وجاءت مطالب التيار السلفي الإصلاحي، بالقيام بإصلاحات سياسية واشاعة



الديمقراطية، وصيانة حقوق الإنسان، وتأسيس مجلس شورى منتخب يمارس دوراً فاعلاً وحقيقياً في العملية السياسية الداخلية والخارجية للمملكة^(٦).

ونتيجةً لذلك استطاع البعض من علماء الدين المعارضين للحكومة إلى إنتاج خطاب إسلامي حول الحداثة، وامتلكوا التكنولوجيا الحديثة التي نظرت إليها المؤسسة الدينية التابعة للحكومة بالخشية، لذلك لم يكتف علماء الدين المعارضين بالمحاضرات والدروس في المساجد، بل أخذوا يسجلون خطبهم على شرائط ويوزعونها، وهكذا أصبح الشريط الإسلامي (الكاسيت) آنذاك هو العلامة المميزة للصحة الإسلامية، وفي الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٠ دخل عصر المذكرات والرسائل المفتوحة التي تخاطب الملك مباشرةً وتدعوه إلى إصلاحات عامة، ومن هذه العرائض والرسائل التي كانت مقدمة إلى الملك فهد (عريضة رجال الأعمال) وذلك في تشرين الأول عام ١٩٩٠ التي تطالب بالإصلاح السياسي والديني في مختلف مناطق المملكة^(٧)، وفي نهاية تشرين الثاني من العام نفسه نظمت مظاهرات نسائية في الرياض تطالب الحكومة بحق قيادة السيارة للمرأة، وشاركت في المظاهرة (٤٧ امرأة) من سيدات الأعمال وعضوات في هيئات التدريس الجامعي، وهي تعد الخطوة الأولى لالتجاه الليبرالي، تلتها عريضة موقعة من (٤٣ مفكراً ليبرالياً)، في حين حملت مذكرة أخرى أسم (خطاب المطالب) تميزاً عن المذكرات والرسائل السابقة، والتي وقعت من قبل مئة شخصية عامة، وكان من هذه الشخصيات وزراء سابقون في الحكومة ورجال أعمال وكتاب وأساتذة جامعيين والتي قدمت في أيار عام ١٩٩١، وجاءت اقتراحات الموقعين في عشرة إصلاحات، شملت مطالبهم تشكيل مجلس شورى يضم النخبة المميزة من أصحاب الرأي وذوي المؤهلات والمعرفة، وأحياء المجالس البلدية وتحديد النظام القضائي، والالتزام بالمساواة التامة بين المواطنين، وتوسيع حرية الإعلام لنصرة الخير على الشر، وإصلاح هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتوسيع مشاركة المرأة في الحياة العامة في إطار الشريعة الإسلامية، و قدمت هذه المذكرة بعد مقدمة طويلة، أعلن فيها الولاء للملك والأسرة المالكة^(٨).

فيما حاولت مجموعة أخرى من المفكرين والمتقنين الذين تعلموا في الغرب اقناع الملك فهد بإدخال إصلاحات ديمقراطية في السعودية، وذلك من قبيل إقامة ملكية دستورية واعطاء قدر أكبر من الاحترام لحقوق الانسان واطاحة الفرص لتشكيل أحزاب سياسية ومنح المواطنين حق التصويت في الانتخابات^(٩).



ومن جانب آخر وقع مجموعة أخرى من علماء الدين ورموز من التيار السلفي الإصلاحي مذكرة أخرى في شباط عام ١٩٩٢، أرسلوها مباشرةً الى الملك فهد عرفت (بمذكرة النصيحة)، وتعد هذه المذكرة من أهم المذكرات والرسائل التي قدمت للملك فهد، وحملت توقيع أكثر من مائة شخصية من علماء دين وخطباء الجوامع والدعاة وأساتذة الجامعات ومتقنين، وحظيت المذكرة بتزكية ومباركة بعض شيوخ وعلماء الدين مثل الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ عبد الله بن جبرين، فضلاً عن مشاركة رموز التيار السلفي الإصلاحي فيها، مثل الشيخ سفر الحوالي والشيخ سلمان بن فهد العودة والشيخ عبد الله الجلاي والشيخ ناصر العمر وغيرهم من العلماء والمشايخ البارزين في السعودية^(١٠).

ونصت المذكرة "إلى خادم الحرمين الشريفين وفقك الله .. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فقد تميزت هذه الدولة بإعلانها الشريعة الإسلامية، وما زال العلماء وأهل النهج يقدمون لولاتهم ما فرضه الله عليهم من النصيحة، وإننا في هذه المدة العصبية التي أدرك فيها الجميع الحاجة الى التغيير، نجد أن الواجب ما تتوجه إليه العزائم هو إصلاح النظام الأساسي، ومن أجل ذلك فأنا نطالب ولي الأمر بتدارك الأوضاع التي تحتاج الى إصلاح في جميع نواحي الحكم السياسي"^(١١).

كانت مذكرة النصيحة تهدف بالأساس الى تطبيق الشريعة الإسلامية في أجهزة الدولة ومؤسساتها الإدارية كافة، ورفع جميع القيود والتعليمات التي تحد من حركة الدعاة والعلماء ونشاطهم الفكري، وعرض كل الانظمة والمعاهدات المراد سنها قبل إقرارها على هيئة كبار العلماء للتأكد من مطابقتها لقواعد الشريعة واحكامها، وإذكاء روح الجهاد وحب التضحية بين أبناء هذه الأمة عن طريق مناهجها التعليمية والإعلامية، ووضع سياسة إعلامية جديدة تركز على تحقيق الشريعة الإسلامية في أسناد الدعوة الإسلامية وإصلاح الرأي العام وبناء الشخصية الإسلامية ومنع المظاهر المنافية للأداب وسلوكيات المسلم من التبرج وإظهار العورات في التلفاز، ومحاسبة الصحف والمجلات التي تروج أفكار الكفر والعلمنة والسفور والخلاعة والصور الفاضحة، وغيرها من الأمور المحرمة شرعياً^(١٢).

في الحقيقة كان أسلوب (مذكرة النصيحة) لاذعاً في نقد الحكم في السعودية وطالبت بإصلاحات واسعة للمجتمع والسياسة والحكم، وقد حمل أصحاب المذكرة الحكومة مسؤولية

السماح بإضعاف أحكام الشريعة في البلاد واكتسبت المذكرة أهمية كبيرة بعد نشرها خارج المملكة مما سببت في إحراج الحكام^(١٣).

كما وجه عدد من الشخصيات في أواسط عام ١٩٩٢، مذكرة أخرى أرسلت الى الملك أعربوا فيها عن ترحيبهم بإعلان الملك فهد بشأن الشروع بتأسيس مجلس الشورى الذي كان من المرتقب تنفيذه، وتمنوا أن يرى النور ليكون معبراً عن وحدة البلاد الوطنية^(١٤)، وأشارت بعض المصادر الرسمية السعودية الى أنه كان في نية الملك فهد الإعلان عن إصلاحات سياسية بعد عشر سنوات من تسلمه العرش، غير أن الظروف السياسية حالت دون ذلك^(١٥)، لكن الملك فهد عزم أخيراً على إصدار ثلاثة قوانين مهمة في ٢٩ شباط عام ١٩٩٢ التي تحدد شكل ونظام الحكم السياسي في المملكة العربية السعودية، موزعة بين النظام الأساسي ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق "وهو على حد تعبير الملك فهد تقنين لما هو قائم وليس تجاوزاً له"^(١٦).

جاءت وثيقة النظام الأساسي بعد إطلاق ثلاثة قوانين مهمة بالإرادة الملكية (رقم أ / ٩٠) في ١ آذار عام ١٩٩٢ ونصت على "بعون الله تعالى نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، بناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة، ونظراً لتطور الدولة في مختلف المجالات ورغبة في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها"^(١٧).

أمرنا بما هو آت:

أولاً: إصدار النظام الأساسي للحكم.

ثانياً: يستمر العمل بكل الانظمة والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام

حتى تعديله بما يتفق معه.

ثالثاً: ينشر هذه النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره.

تكوّن النظام الأساسي من (٨٣ مادة) مقسمة على تسعة أبواب يتضمن الباب الأول المبادئ العامة ونظام الحكم ومقومات المجتمع السعودي والمبادئ الاقتصادية والحقوق والواجبات وسلطات الدولة والشؤون المالية وأجهزة الرقابة واحكام عامة أخرى^(١٨).

وألقى الملك فهد خطاباً للشعب في إغقاب إصدار أنظمة الحكم الثلاثة (النظام الأساسي ومجلس الشورى ونظام المناطق) في آذار عام ١٩٩٢، مشدداً من خلاله على الالتزام بإحكام الإسلام والشريعة الإسلامية والتمسك بالعقيدة الإسلامية الموحدة، والدعوة إلى

التحلي بالصبر، وأطاعه أولي الأمر وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وشدد على الأخوة والمسامحة بين أبناء المملكة لتوفير أجواء صافية لحكم المملكة، وبذلك تكون المملكة العربية السعودية أنموذجاً للشعوب الإسلامية والعربية^(١٩)، وأول هذه الأنظمة هو:

أولاً: النظام الأساسي (الدستور):

جاءت فقرات النظام الأساس للحكم شاملة لجميع الميادين التي تدير الشؤون العامة للمجتمع، وبمقتضى هذا النظام الذي يحتوي على المبادئ العامة، جاءت المادة الأولى من النظام الأساسي على "أن دستور المملكة هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله محمد (صلى الله عليه وسلم) ولغة المملكة العربية السعودية هي اللغة العربية وعاصمتها الرياض"^(٢٠)، وعيد المملكة هو عيد الفطر والأضحى فقط، وتقويمها التقويم الهجري، وجاءت المادة الخامسة على أن نظام الحكم السياسي في المملكة نظام ملكي يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود وأبناء الأبناء ويتابع الأصلح منهم الحكم على كتاب الله وسنة رسوله محمد (صلى الله عليه وسلم)، ويختار الملك ولي العهد، وما يكلفه به الملك من أعمال، ويتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة^(٢١)، وجاءت المادة السادسة على أن يبايع المواطنون الملك على كتاب الله وسنة رسوله محمد (صلى الله عليه وسلم) على السمع والطاعة في العسر واليسر، وجاءت المادة السابعة بأن يستمد الحكم في المملكة سلطته من كتاب الله وسنة الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)، أما المادة الثامنة فأكدت على أن يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية^(٢٢).

فيما عدت المادة التاسعة أن الأسرة السعودية نواة المجتمع ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ورسوله ولأولي الأمر واحترام النظام وحب الوطن والاعتزاز به وبتأريخه المجيد، فيما جاء الباب الرابع ليؤكد (المبادئ الاقتصادية) على ضمان حق الملكية، لذلك نصت المادة السابع عشرة على أن "الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للملكية، وهي حق خاص يؤدي وظيفة اجتماعية وفق الشريعة الإسلامية، في حين جاء الباب الخامس ليحدد النهج الديمقراطي والحقوق والواجبات ليكون بمثابة البعد الرئيس الآخر للدستور الديمقراطي المتمثل في ضمانات ممارسة الحقوق والحريات العامة^(٢٣).

أما المادة (٤٤) جاءت لتؤكد على أن القضاء سلطة مستقلة لا سلطات على القضاء في غير سلطة الشريعة الإسلامية، وأوجب المادة (٤٦) على أن الملك أو من ينيبه معنيون بتنفيذ الاحكام القضائية، وجاءت المادة (٥٠) على إن يتم تعيين القضاة وأنها خدمتهم بأمر ملكي بناءً على اقتراح من المجلس الأعلى للقضاء، وجاءت المادة (٥٥) وفقاً لهذا النظام الأساسي فإن الملك هو رئيس مجلس الوزراء ويعاونه في أداء مهامه أعضاء مجلس الوزراء، والمادة (٥٦) يعين الملك نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ويعفيهم بأمر ملكي، وجاءت المادة (٥٧) لتؤكد أن للملك حقاً في حل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه، أما المادة (٥٨) شددت على أن السلطة التنظيمية تختص بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية، والمادة (٦٧) أكدت على أن تصدر الانظمة والمعاهدات والاتفاقات الدولية والامتيازات ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية^(٢٤).

وبمناسبة صدور الدستور الأساسي ألقى الملك فهد خطاباً جاء فيه "إن دستورنا في المملكة العربية السعودية هو كتاب الله الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وسنة رسول الله الذي لا ينطق عن الهوى، ما اختلفنا فيها من شيء رددناه إليهما، وهما الحاكمان على كل ما تصدره الدولة من أنظمة"^(٢٥).

وجاء نظام الحكم الأساسي ليؤكد على الأساس الإسلامي وحرمة القيم العائلية وسلطات الملك ومجلس الوزراء وحقوق وواجبات المواطنين والمبادئ الاقتصادية للمملكة وآليات الرقابة على الأنفاق الحكومي^(٢٦)، كما وشدد على حقوق المرأة في المجتمع السعودي من خلال سياسة التعليم ونظام الموظفين ونظام العمل والشؤون الاجتماعية، ولكن ضمن حدود الشريعة الإسلامية^(٢٧)، وبذلك يعد النظام الأساسي للحكم أقرب وثيقة في المملكة العربية السعودية الى الدستور بالرغم من أنه لا يعطي كل الأمور التي تغطيها دساتير أخرى في العالم، غير أنه يعبر عن صورة واضحة من صور الدستور في المملكة العربية السعودية^(٢٨).

الحقيقة لم يكن التقيد بالنظام الأساسي السعودي كثيراً فالعديد من الفقرات لم يتم التقيد بها، فعالباً ما كانت السلطات كلها بيد الملك، إذ تكاد تكون جميع السلطات بيد الملك والعائلة المالكة، فضلاً عن عدم وجود مادة قانونية تحد من سلطة الملك، لذلك فإن الملاحظ أن



النظام الأساسي ضعيف تجاه الملك، كونه صاحب السلطة العليا في المملكة، ولم يطبق بحذافيره المذكورة في السعودية.

ومن خلال هذا النظام أصبح تشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية مقيداً بمدة زمنية محدودة يتم بعدها التجديد أو التعيين وذلك كل أربع سنوات، بالرغم من بساطة هذه القوانين، فقد تكاد تكون السعودية من أوائل دول مجلس التعاون الخليجي التي أطلقت هذه القوانين الأساسية المشاركة في الحكم على أساس التوافق السياسي^(٢٩).

ويتضح مما تقدم بالرغم من أن النظام الأساسي لم يلي جميع مطالب المجتمع السعودي، إلا أنه عد كبارقة أمل لظهور قوانين جديد أخرى في المملكة العربية السعودية، تنظم من خلالها المشاركة السياسية في الحكم وفق منهج الشريعة الإسلامية.

ثانياً: مجلس الشورى:

قبل الدخول في تفاصيل قانون مجلس الشورى لعام ١٩٩٢، لابد من الحديث عن تشكيل أول مجلس شورى في المملكة العربية السعودية عام ١٩٢٤ الذي يعد أول مجلس منتخب في السعودية، وأنتخب رئيساً له الشيخ عبد القادر الشبيبي آنذاك، ويضم في عضويته ١٢ عضواً، وقد سمي بـ (المجلس الأهلي الشوري)^(٣٠)، والذي حصر اللائحة التأسيسية له أي الهيئة الناخبة في ثلاث فئات وهي: الأعيان والعلماء والتجار، على أن تقوم كل فئة منها بانتخاب عدد معين مع وجوب تصديق الملك على النتيجة، وفي العام نفسه اصدر الملك عبد العزيز آل سعود قراراً بتأسيس مجالس استشارية في كل من مكة والمدينة وجدة وينبع والطائف لتقوم بانتخاب مجلس شورى عام يتكون من ١٣ عضواً، وفي عام ١٩٢٥ تم تشكيل مجلس جديد يتكون من ١٥ عضواً^(٣١)، ويمثل مجلس الشورى في السعودية مجلس الشعب أو البرلمان في الدول الاخرى^(٣٢).

صدر نظام جديد لمجلس الشورى في عام ١٩٢٨ لكن من دون تطوير حتى عام ١٩٥٢ وهو العام الذي تجمد فيه المجلس، وبعد إنشاء مجلس الوزراء في عام ١٩٥٣ شملت صلاحيته صلاحيات مجلس الشورى نفسها، وظلت المملكة منذ تلك المدة من دون مجلس شورى فاعل واقتصر فقط على وجود مجلس صوري ومن دون عمل حتى أوائل التسعينات^(٣٣).

ونتيجة للأسباب السالفة الذكر، صدر نظام الشورى وهو النظام الثاني من الانظمة الثلاثة التي أقرها الملك فهد، بموجب الإرادة الملكية رقم (أ / ٩١) بتاريخ ١١ أيلول عام ١٩٩٢ الخاص بلائحة مجلس الشورى وقواعده^(٣٤)، وشكل مجلس الشورى من رئيس و ١٥٠ عضواً يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص^(٣٥).

ووفقاً للإرادة الملكية لا يكون العضو في مجلس الشورى، إلا أن يكون سعودي الجنسية من حيث الأصل والتربية، ولا يقل عمر العضو عن ٣٠ عاماً، ومدة صلاحية المجلس أربع سنوات^(٣٦)، فمجلس الشورى السعودي عند تشكيله كان غنياً من حيث نوعية التأهيل العلمي وشموله على تخصصات متعددة تغطي حاجات المجلس كافة بقدر سعة مهامه، مما يؤكد أن المجلس هيئة استشارية لدى الحكومة أكثر من كونه مجلس شورى (برلمان)، وتعد الدرجة العلمية والتخصصات المهنية والفنية في المجلس ظاهرة صحية لوضع أسس قوية لانطلاق المجلس وفق معايير وضوابط علمية تساعده على تسيير آلية المجلس^(٣٧).

وعقب تشكيل مجلس الشورى وإداء اعضائه القسم أمام الملك، ألقى الملك فهد خطاباً شدد خلاله على أهمية مجلس الشورى ودوره في النظام السياسي في المملكة، كونه مؤسسة التشريع فيها، معرباً عن فرحه العميق بافتتاح هذا المجلس، كما وأكد على ضرورة إشراك كل المؤهلات العلمية والتخصصات في المجلس ليكون الرافد الأساسي لمؤسسة التشريع في المملكة العربية السعودية^(٣٨)، ويتكون نظام مجلس الشورى من (٣٠ مادة) وصدرت توجيهات باللائحة الداخلية للمجلس، وهي في (٣٤ فقرة) وتضمن لائحة حقوق واعضاء المجلس وواجباتهم في (٦ مواد) وقواعد الشؤون الوظيفية والمالية للمجلس في (١٠ مواد) وأخيراً قواعد التحقيق والمحاكمة لعضو المجلس وإجراءاتها في (٥ مواد، و ٩ مواد عامة)^(٣٩).

كان النظام الجديد لمجلس الشورى بمثابة التحديث والتطوير لما هو قائم عن طريق تعزيز أطر المجلس ووسائله وأساليبه بمزيد من الكتابة والتنظيم والحيوية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منه، وأدى المجلس منذ قيامه دوراً كبيراً في العديد من القرارات التي تبنتها الدولة وفي كثير من المجالات، إذ سعى الملك فهد من خلاله الى الاستفادة من خبرة رجالات الدولة الذين كانت لديهم خبرة طويلة في دوائر الدولة وجامعاتها ومعاهدها العلمية والدينية

والمؤسسات الخاصة في حقول الثقافة والعلم والإعلام، كما وحظي مجلس الشورى بدعم كبير من الملك فهد وبشكل كبير^(٤٠).

أما أبرز أعمال مجلس الشورى في السعودية فهي: سن الأنظمة والقوانين اللازمة لإدارة شؤون البلاد في إطار سيادة الشريعة الإسلامية، والبت في كل ما يتعلق بإعلان الحرب أو إيقافها بعد تداول المتخصصين وتفويض الملك في إعلان ذلك، والبت في كل ما يتعلق بالمعاهدات والأحلاف الدولية وتفويض الملك في إعلان ذلك، وإقرار الميزانية العامة للدولة واعتماد الحسابات الختامية والبت في مسالة القروض الخارجية إذا زادت عن قدر معين، والرقابة على أعمال وزارة التفويض وممارسة حق الرقابة عليها وطلب سحب الثقة منها وإقالة أعضائها عند التقاضي^(٤١)، ويتم رفع هذه القرارات إلى الملك الذي يقرر ما يحال منها إلى مجلس الوزراء، وإذا ما اتفقت وجهات نظر مجلس الوزراء ومجلس الشورى تصدر القرارات بعد موافقة الملك عليها، وإذا تباينت وجهات النظر في المجلسين يعاد إلى مجلس الشورى ليبيدي ما يراه بشأنها ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه مناسباً^(٤٢).

عقد مجلس الشورى أول جلساته في ٢٩ كانون الثاني عام ١٩٩٣ ألقى الملك فهد فيها كلمة بين من خلالها حرصه على أهمية مجلس الشورى ودوره في الحكم، كما وبارك لأعضاء المجلس المباشرة بعملهم، وأكد على دعمه لهم في كافة المجالات، والأخذ بالقرارات التي تهم المملكة، وشدد أيضاً على التمسك بالشريعة الإسلامية في عمل مجلس الشورى^(٤٤)، ثم ألقى رئيس مجلس الشورى الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير كلمة بين خلالها حرصه على انتهاء السنة والدين الإسلامي كطريق للعمل لبناء المملكة، مؤكداً على أهمية مجلس الشورى في الحياة السياسية للمملكة العربية السعودية^(٤٥).

يبدو مما تقدم أن القانون الثاني المتمثل بمجلس الشورى، هو أيضاً رأى النور مثله مثل القوانين الأخرى التي أقرها الملك فهد بعد أزمة الخليج، والحقيقة لم يؤدي مجلس الشورى عمله بالشكل المطلوب، إلا أنه شارك مشاركة بسيطة في الحياة السياسية في السعودية مع الملك والأسرة الحاكمة، وقدم بعض الحلول، وعد فيما بعد من الأنظمة المهمة في السعودية.

ثالثاً: نظام المناطق أو الإمارات:

يعد نظام المناطق أو الإمارات القانون الثالث الذي أقر في السعودية، وانبثق هذا القانون في أيلول عام ١٩٩٢، جاء صدور هذه النظام بسبب المتغيرات التي طرأت على

الساحة المحلية والعالمية، بهدف تنظيم الإدارة المركزية، ورفع مستوى الخدمات في المدن والقرى تحت الإشراف المباشر للملك^(٤٦)، وتمثل المقاطعات الثلاث عشرة التي اصدرها الملك فهد بالأمر الملكي (أ / ٩) بنظامها أساس النظام الإداري في المملكة^(٤٧).

وبعد التطور الذي طرأ على النظام السياسي في السعودية، وجد أن نظام الأمرء في المناطق لا يتماشى مع هذا التطور، وأن من الضروري أن يتم تنظيم الإدارة على أسس جديدة تتفق مع ما يصاحب البلاد من تطور؛ لذلك اصدر مجلس الوزراء نظام المناطق الذي يقوم على أن تشكيل مجلس لكل منطقة يتألف من أربعين عضواً يكون مقره في مركز المقاطعة الإداري^(٤٨).

والواقع أن قانون المناطق كان معنياً بإصلاح الحكم المحلي، فقبل عام ١٩٩٢ لم تكن لدى المملكة العربية السعودية إدارة محلية واضحة، وكان أمير المنطقة وعلاقته بالملك يحددان العلاقة بالحكومة المركزية^(٤٩)؛ لذلك اصدر الملك فهد إرادة ملكية رقم (أ / ٩١) بتاريخ ١ آذار عام ١٩٩٢، وأدخلت عليه تعديلات جديدة أخرى، وصدر مرة أخرى بتاريخ ٢٧ أيلول من العام نفسه^(٥٠).

يهدف النظام الجديد إلى تطوير الأداء الإداري ورفع المستوى الخدمي بما يواكب التطور الذي تشهده المملكة في مختلف المجالات، ويتكون نظام المناطق من (٤٠) مادة، تم بموجبها تقسيم المناطق التي يتولاها أمير إلى عدد من المحافظات فئة (أ) والمحافظات فئة (ب) وكذلك المراكز، وتم في ذلك مراعات الاعتبارات السكانية والجغرافية، ويتولى كل أمير إدارة المنطقة، ومن ضمن مهامه المحافظة على الأمن والنظام، وتنفيذ الأحكام الشرعية، والعمل على تطوير المنطقة اجتماعياً وإدارياً واقتصادياً وتنمية الخدمات العامة، وإدارة المحافظات والمراكز إلى غير ذلك من المهام^(٥١).

ومن ضمن الخطوات التطويرية لهذا النظام، يتم إنشاء مجلس يسمى مجلس المنطقة يكون مقره في الإمارة ويتكون من أمير للمنطقة، ويكون رئيساً للمجلس، ومن نائب للرئيس ووكيل الإمارة، ومحافظي المحافظات، ورؤساء الأجهزة الحكومية في المنطقة، وعدد من الأهالي لا يقل عن عشرة أشخاص ويصل إلى عشرين أو أكثر في بعض المناطق من أهل العلم والخبرة والاختصاص، يتم تعيينهم من قبل رئيس مجلس الوزراء بناءً على ترشيح من أمير المنطقة وموافقة وزير الداخلية، وحددت بعض الشروط الواجب توافرها في هؤلاء

المرشحين، وللمجلس اختصاصات كثيرة منها دراسة احتياجات المنطقة واقتراح إدراجها في خطة التنمية ودراسة واقتراح المخططات التنظيمية لمدن وقرى المنطقة ومتابعة تنفيذ ما يخص المنطقة من مشاريع، ويعقد مجلس المنطقة دورة عادية كل ثلاثة أشهر بدعوة من رئيسه^(٥٢).

جاء هذا القانون كمحاولة لإصلاح الحكومة المحلية بإعطاء الإمارات والمناطق حقوقاً وصلاحيات أوسع، وفي الوقت نفسه تعزيز السيطرة المالية في هذه المناطق والإمارات وتعزيز قوة وزارة الداخلية ومكانتها^(٥٣)، فضلاً عن الاختصاصات المحددة للمجالس المحلية، فقد أبدت الحكومة أهمية خاصة بأمير المنطقة، وذلك لكونه ممثلاً للسلطة المركزية على مستوى المنطقة، لذا عززت من صلاحياته ليتمكن من الاضطلاع بالمسؤوليات الكبرى تجاه المنطقة، ويظهر ذلك جلياً من خلال مجموعة الاختصاصات التي يتمتع بها إمرء المنطقة بوصفهم حكاماً مركزيين^(٥٤).

يتضح مما تقدم أن ظهور هذا القانون كان مفيداً، إذ يعد القانون الثالث بالنسبة للقوانين التي أقرها الملك فهد، فقد عد نظام المناطق أو الإمارات من القوانين المهمة، وكانت مهمته بالدرجة الأساس تطوير الحكومة المحلية ورفع المستوى الخدمي وتطوير سبل العيش لسكان المملكة، والحقيقة أن هذا القانون جاء توقيته بالوقت المناسب، بسبب التطور الذي شهدته السعودية في الآونة الأخيرة من جراء ازدياد واردات النفط وغيرها من الموارد المهمة في السعودية.

الخاتمة:

تبين الدراسة أن المملكة العربية السعودية لم تكن بمنأى عن ما يحدث في دول الخليج العربي من تغيرات سياسية؛ لذلك كان للمملكة حظ وافر من هذه الإصلاحات وأن تأخرت نوعاً ما، إلا أن التطورات التي شهدتها منطقة الخليج العربي منذ الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ووجود القوات الأجنبية على أراضي المملكة، أعطى زخماً للإصلاحيين لأجراء التغيير المنشود في الهيكلية السياسية في السعودية، بالرغم من أن المملكة كانت مقيدة بقيود الملكية، إلا أن التطورات الأنفة الذكر دعت الملك فهد في النهاية إلى القيام بإصلاحات، ومنها القوانين الثلاثة التي مر ذكرها والتي كان لها الأثر الأكبر في إجراء العديد من التغييرات في بنية النظام السياسي السعودي.



لذلك يبدو أن المملكة العربية السعودية كانت بحاجة إلى مثل هذه القوانين، ولاسيما مع ظهور التطور التكنولوجي والعلمي، وبروز المد الفكري والسياسي المتطور في بلدان الخليج العربي، لذلك برزت مجموعة من دعاة الإصلاح من التيار الديني ليضطلعوا بمهمة التغيير بموجب أطر الشريعة الإسلامية، وهو ما تم لهم في النهاية، وتعد هذه الحقبة من أبرز الحقب المهمة في التأريخ المعاصر للمملكة العربية السعودية نظراً لما شهدته الساحة السياسية الداخلية للمملكة من تطور كبير.

الهوامش:

- (١) قيس محمد نوري ومفيد الزيدي، المجتمع والدولة في السعودية مسيرة نصف قرن، بغداد، ٢٠٠١، ص ٦٥.
- (٢) للتفاصيل عن أسباب حرب الخليج الثانية وتداعياتها أنظر: إبراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في حرب الخليج الغزو العراقي للكويت، ط ١، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٧٦ وما يليها.
- (٣) مضايوي الرشيد، تأريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة عبد الإله النعيمي، ط ١، لندن، ٢٠٠٢، ص ١٩٤.
- (٤) هاشم عبد الرزاق صالح الطائي، التيار الإسلامي في الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٩١ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص ١٩٠.
- (٥) عبد الحميد الصفدي، قانون الفساد في المملكة العربية السعودية، (د.ت)، ص ٣٤.
- (٦) محمد عبد المجيد، السعودية بين الاستبداد والديمقراطية، (د.م)، ١٩٩٦، ص ٢٤.
- (٧) عبد الرحمن حسين محمد الجميلي، المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ٧٩.
- (٨) رياض نجيب الريس، رياح السموم. السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج ١٩٩١ - ١٩٩٤، (د.م.ت)، ص ٦٦.
- (٩) ظفر عبد مطر التميمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثاره العربية والإقليمية على دولتي مصر والسعودية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٨٦.
- (١٠) هاشم عبد الرزاق الطائي، المصدر السابق، ص ١٩٠.

(١١) جوزيف أ. كيشيشيان، الخلافة في العربية السعودية، ترجمة غادة حيدر، ط ٢، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٢٠.

(١٢) هاشم عبد الرزاق الطائي، المصدر السابق، ص ١٩١.

(١٣) مضايي الرشيد، المصدر السابق، ص ١٩٧-١٩٨؛ عبد الحميد الصفدي، المصدر السابق، ص ٣٦.

(١٤) محمد عبد المجيد، المصدر السابق، ص ٢٤.

(١٥) دار الكتب والوثائق الوطنية، ملف ٠٢٠ / ١٠٧، وكالة الأنباء العراقية، قسم المعلومات، شعبة الأخبار الخارجية، ٢٤ شباط ١٩٩١، ص ١.

(١٦) همسه قحطان خلف، الاصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ١٢٣.

(١٧) وثيقة منشورة للنظام الأساسي للمملكة على الرابط:

[http:// faculty. Ksa . edu . sa2013.](http://faculty.Ksa.edu.sa2013)

شاكور محمود سلمان، الثقافة السياسية والنظام السياسي في دول الخليج العربية. الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٦٠.

(١٨) وثيقة منشورة للنظام الاساسي للمملكة على الرابط:

[http:// faculty. Ksa . edu . sa2013.](http://faculty.Ksa.edu.sa2013)

(١٩) خطاب الملك فهد منشور على موسوعة مقاتل من الصحراء على الرابط:

[WWW. AL . Moqatel . com2013 .](http://WWW.AL.Moqatel.com2013)

(٢٠) غسان ابراهيم الشمري، انبعاث أمة استقرار السعودية وتطورها في ظل الملك المؤسس وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، ط ١، الأردن، ٢٠٠٠، ص ٣١٥؛ ابراهيم بن مبارك الجوير، الثوابت والمتغيرات الاجتماعية في المجتمع السعودي، بحث منشور على مجلة الدارة على الرابط:

WWW.AL.Darah2013.com

(٢١) فهد بن عبد الله السماري وناصر بن محمد الجهيمي، المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود دليل موجز بأبرز الإنجازات والمواقف، ط ٢، الرياض، ٢٠٠٢، ص ٥٨.

(٢٢) للمزيد من التفاصيل حول هذا النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية ينظر:

[http // Faculty. K Sa 2013 . Edu sa .](http://Faculty.KSa2013.Edu.sa)

(٢٣) غسان الشمري، المصدر السابق، ص ٣١٥-٣١٦.

(٢٤) همسة قحطان، المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٢٥) عبد الرحمن بن علي الزهراني، الشورى في عهد خادم الحرمين الشريفين جهود وحقائق إصدار خاص بمناسبة مرور عشرين عاماً على تولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز مقاليد الحكم ١٤٠٢ هـ - ١٤٢٢ هـ، الرياض، ٢٠٠٥، ص ٧.



- (٢٦) غانم النجار، حقوق الانسان وحقوق الشعوب، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٦، عام ٢٠٠١، ص ١٠٦. وللمزيد من التفاصيل حول نص النظام الأساسي للحكم في السعودية أنظر: جوزيف أ. كيشيشيان، المصدر السابق، ص ٢٢٨ - ٢٣٦.
- (٢٧) عبد الرحمن علي عبد الرحمن باعش، العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي في منطقة الخليج العربي، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٤٧.
- (٢٨) همسة قحطان، المصدر السابق، ص ١٢٤.
- (٢٩) عادل عبد الصبور، ملوك وأمراء والاسرار من الداخل، بيروت، مكتبة النافذة، (د.ت)، ص ١٣.
- (٣٠) صالح بكر الطيار، الإصلاحات العربية والتحديات الدولية. السعودية نموذجاً، ط ١، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٠١.
- (٣١) ثناء فؤاد عبدالله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، ط ١، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٦١-٢٦٢.
- (٣٢) للتفاصيل عن مجلس الشورى السعودي ينظر:

[WWW . AL . Wikipedia 2013. com](http://WWW.AL.Wikipedia2013.com)

- (٣٣) ثناء فؤاد عبد الله، المصدر السابق، ص ٢٦٢. وللمزيد من التفاصيل حول بداية مجالس الشورى في السعودية أنظر: صالح بكر الطيار، المصدر السابق، ص ٢٠١-٢٠٤.
- (٣٤) فهد بن عبد الله السماري، المصدر السابق، ص ٦٢.
- (٣٥) همسة قحطان، المصدر السابق، ص ١٢٥.
- (٣٦) موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية، الرياض، جزء ٢، (د، ت)، ص ١٨٢.
- (٣٧) محمد بن صنيان، النخب السعودية دراسة في التحولات والإخفاقات، ط ١، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٩١.
- (٣٨) للتفاصيل حول خطاب الملك فهد عقب أداء أعضاء مجلس الشورى القسم ينظر:

WWW.AL.Moqatel2013.com

- (٣٩) جريدة الرياض عام ١٩٩٢ المنشورة على الرابط الالكتروني:

WWW.AL.Riyadh2013.com

- فهد بن عبد الله السماري، المصدر السابق، ص ٦٢.
- (٤٠) غسان الشمري، المصدر السابق، ص ٣٤٥.
- (٤١) صلاح الصاوي، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، القاهرة، (د.ت)، ص ١٢٤.
- (٤٢) همسة قحطان، المصدر السابق، ص ١٢٦.
- (٤٣) للمزيد من التفاصيل حول خطاب الملك فهد في افتتاح مجلس الشورى ينظر:

WWW.AL.Moqatel2013.com

(٤٤) المصدر نفسه.

- (٤٥) للمزيد من التفاصيل حول الخطاب الرسمي لمجلس الشورى ينظر:

[http// WWW.Shura.gov2013.sa](http://WWW.Shura.gov2013.sa)

(٤٦) أمين الساعاتي، الإدارة المحلية ودورها في التنمية المحلية بالمملكة العربية السعودية، بحث منشور في مجلة الدارة على الرابط:

WWW.AL.Darha2013.com

(٤٧) فهد بن عبد الله السماري، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٤٨) نعمة السعيد، النظم السياسية في الشرق الاوسط، بغداد، ١٩٧٨، ص ٢١٤-٢١٦.

(٤٩) مضايي الرشيد، المصدر السابق، ص ٢٠١.

(٥٠) غسان الشمري، المصدر السابق، ص ٣٥٥-٣٥٦.

(٥١) الموقع الرسمي لخدام الحرمين الشريفين الملك فهد على الرابط:

<http://www.kingfahad.ws/templet2013/spe14.htm>

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) همسة قحطان، المصدر السابق، ص ١٢٦.

(٥٤) غسان الشمري، المصدر السابق، ص ٣٥٧-٣٥٨.

المصادر:

أولاً / الوثائق المنشورة وغير المنشورة:

١- دار الكتب والوثائق الوطنية، ملفه ٠٢٠ / ١٠٧، وكالة الأنباء العراقية، قسم المعلومات، شعبة

الأخبار الخارجية، ٢٤ شباط ١٩٩١.

٢- للنظام الأساسي للمملكة على الرابط:

<http://faculty.Ksa.edu.sa2013>

٣- خطاب الملك فهد منشور على موسوعة مقاتل من الصحراء / قسم الوثائق على الرابط:

WWW.AL.Moqatel.com2013

٤- خطاب الملك فهد عقب أداء اعضاء مجلس الشورى على الرابط:

WWW.AL.Moqatel2013.com

٥- خطاب الملك فهد في افتتاح مجلس الشورى على الرابط:

WWW.AL.Moqatel2013.com

٦- خطاب الملك فهد على الرابط الرسمي لمجلس الشورى:

<http://WWW.Shura.gov2013.sa>

ثانياً / الكتب:

١- إبراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في حرب الخليج الغزو العراقي للكويت، ط ١، القاهرة، ١٩٩٦.



- ٢- ثناء فؤاد عبدالله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، ط ١، بيروت، ٢٠٠١.
- ٣- جوزيف أ. كيشيشيان، الخلافة في العربية السعودية، ترجمة غادة حيدر، ط ٢، بيروت، ٢٠٠٢.
- ٤- رياض نجيب الريس، رياح السموم. السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج ١٩٩١ - ١٩٩٤، (د. م. ت.).
- ٥- صالح بكر الطيار، الإصلاحات العربية والتحديات الدولية. السعودية أنموذجاً، ط ١، بيروت، ٢٠٠٥.
- ٦- صلاح الصاوي، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، القاهرة، (د. ت.).
- ٧- عادل عبد الصبور، ملوك وأمراء والاسرار من الداخل، بيروت، مكتبة الناظفة، (د. ت.).
- ٨- عبد الحميد الصفدي، قانون الفساد في المملكة العربية السعودية، (د. ت. م.).
- ٩- عبد الرحمن بن علي الزهراني، الشورى في عهد خادم الحرمين الشريفين جهود وحقائق، إصدار خاص بمناسبة مرور عشرين عاماً على تولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز مقاليد الحكم ١٤٠٢ - ١٤٢٢هـ، الرياض، ٢٠٠٥.
- ١٠- عبد الرحمن علي عبد الرحمن باعش، العمالة الاجنبية واثرها الاجتماعي والسياسي في منطقة الخليج العربي، القاهرة، ١٩٩٧.
- ١١- غسان ابراهيم الشمري، انبعاث أمة استقرار السعودية وتطورها في ظل الملك المؤسس وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، ط ١، الاردن، ٢٠٠٠.
- ١٢- فهد بن عبد الله السماري وناصر بن محمد الجهيمي، المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود دليل موجز بأبرز الإنجازات والمواقف، ط ٢، الرياض، ٢٠٠٢.
- ١٣- قيس محمد نوري ومفيد الزبيدي، المجتمع والدولة في السعودية مسيرة نصف قرن، بغداد، ٢٠٠١.
- ١٤- محمد بن صنيتان، النخب السعودية دراسة في التحولات والإخفاقات، ط ١، بيروت، ٢٠٠٤.
- ١٥- محمد عبد المجيد، السعودية بين الاستبداد والديمقراطية، ١٩٩٦، (د. م.).
- ١٦- مضايي الرشيد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة عبد الآلة النعيمي، ط ١، لندن، ٢٠٠٢.
- ١٧- نعمة السعيد، النظم السياسية في الشرق الاوسط، بغداد، ١٩٧٨.

ثالثاً/ الرسائل والأطاريح:

- ١- شاكر محمود سلمان، الثقافة السياسية والنظام السياسي في دول الخليج العربية. الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.



- ٢- ظفر عبد مطر التميمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير وآثاره العربية والإقليمية على دولتي مصر والسعودية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
- ٣- عبد الرحمن حسين محمد الجميلي، المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
- ٤- هاشم عبد الرزاق صالح الطائي، التيار الإسلامي في الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٩١ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦.
- ٥- همسه قحطان خلف، الاصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

رابعاً/ البحوث والدراسات:

- ١- إبراهيم بن مبارك الجوير، الثوابت والمتغيرات الاجتماعية في المجتمع السعودي، بحث منشور في مجلة الدارة على الرابط:
WWW.AL.Darah2013.com
- ٢- أمين الساعاتي، الإدارة المحلية ودورها في التنمية المحلية بالمملكة العربية السعودية، بحث منشور في مجلة الدارة على الرابط:
WWW.AL.Darha2013.com
- ٣- غانم النجار، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٦، سنة ٢٠٠١.

خامساً/ مواقع الانترنت:

- ١- مجلس الشورى السعودي على الرابط:
WWW.AL.Wikipedia2013.com
- ٢- جريدة الرياض عام ١٩٩٢ على الرابط الالكتروني:
WWW.AL.Riyadh2013.com
- ٣- الموقع الرسمي لخدام الحرمين الشريفين الملك فهد على الرابط:
<http://www.kingfahad.ws/templet2013/spe14.htm>